مع بدء «العشرية السورية السوداء»

عبد المنعم علي عيسى

هي المصادفة ولا شيء آخر تلك التي جعلت من يوم الأحد ١٥ آذار الجاري موعداً لبدء تطبيق «تفاهم موسكو» المبرم ما بين أنقرة والأخيرة قبيل عشرة أيام من هذا التاريخ الأخير، إذ لطالما ارتبط ذلك اليوم في الذات الجماعية السورية، وهو سيظل كذلك لأمد بعيد، بذكرى رمزت لاندلاع شرارة الحرب الأولى في سورية وعليها، وبذاك اليوم، ستدخل تلك الحرب عامها العاشر الذي يحمل ولا شك آمالاً مشروعة بأن يطوى ملفها بين ثناياه لتذهب أحداثها إلى أرشيف التاريخ السوري في إضبارة ينوء حاملها بحمله وسيكتب على غلافها عندئذ بالخط العريض عنواناً لن يمحى هو « العشرية السورية السوداء».

قبيل أن يحين موعد ١٥ آذار كان هناك حدثان هامان لكل منهما دلالاته، الأول هو قيام الحكومة السورية بالإجراءات اللازمة لفتح طريق حلب اللاذقية المعروف بـ«إم ٤» بانتظار ساعة الصفر التي إن حانت لحظتها وفق حسابات موسكو دمشق كما حددتها عقارب الاتفاق، فإن مدناً مهمة جديدة ستنضوي تحت ظل «أخضر النجمتين» مثل أريحا ومحمبل وجسر الشغور، والثاني هو ذهاب موسكو نحو تدعيم اتفاقها الأخير مع أنقرة عبر محاولة استصدار إعلان عن مجلس الأمن يقر بمتغيرات كانون ثاني وشباط الحاصلة في الشمال الغربي من سورية، والإقرار هنا من شأنه أن يكون داعماً لتفاهم موسكو الذي كان وسمه قد جاء إلحاقاً باتفاق سوتشي أيلول ٢٠١٨، وعلى الرغم من أن المحاولة الروسية قد فشلت بفيتو أميركي دال على رهانات واشنطن الماضية نحو التغلغل من بين شقوق العلاقة الروسية التركية التي تزايدت بشكل ملحوظ منذ كانون الأول الماضي الذي شهد انطلاقة المحاولة الثالثة لإعادة إدلب إلى إمامة دمشق، ولربما كانت أولى تجليات الفعل الأميركي الماضي في استغلال ذلك النخر قد برزت في ما ذكره المرصد السوري المعارض في ٩ آذار عندما أشار إلى انخفاض في أسعار المحروقات في مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام» بالتزامن مع سريان وقف إطلاق النار في إدلب، والانخفاض، يضيف المرصد، مرده إلى دخول مواد النفط «المكررة بدائياً» من مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية– قسد» إلى مناطق سيطرة «الهيئة»، وهو أمر لا يمكن له أن يحدث إلا بوجود موافقة أميركية لا لبس فيها، هذا إن لم تكن العملية تحتاج أصلاً إلى دعم لوجستي تنفرد واشنطن دون غيرها بقدرتها على توفيره، إلا أنها كشفت أيضاً عن غرب يسعى هو الآخر، كل بحسب أهدافه ومراميه المتناقضة أحياناً، إلى خلق سد منيع بوجه المحاولات الروسية الرامية إلى طي صفحة الأزمة السورية، فباريس اعتبرت الاتفاق هشاً وغامضاً، في حين عبرت برلين عن قلقها المتزايد تجاه الأزمة الإنسانية التي يمكن أن يحملها تجدد الصراع، إلا أن الموقف «الأخبث» كان قد جاء من لندن عندما سارعت المندوبة البريطانية كارن بيرس في جلسة مجلس الأمن التي انعقدت بناء على الطلب الروسي إلى التساؤل عما إذا ما كانت الحكومة السورية قد صدقت رسمياً على الاتفاق الروسي التركي، والخبث هنا يتأتى من تلميح بيرس إلى أن الاتفاق لا يرقى إلى مستوى طموحات دمشق التي لن تتحقق إلا بعودة كاملة لإدلب إلى حضن السيادة السورية بمعنى أن الأخيرة تنظر إليه على أنه محطة مؤقتة قد تطول أو تقصر تبعاً لتواتر الأحداث.

في الغضون برز إلى الواجهة موقف تركي دال وهو إيجابي أرادت أنقرة من خلاله تقديم عرض حسن نوايا تجاه التزامها وجديتها في تنفيذ تفاهم موسكو الأخير، ففي خلال مشاركته باجتماع لمحرري وكالة الأناضول التركية، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو يوم الثلاثاء الماضي: «إن مناطق جنوب الطريق «إم٤» ستخضع للرقابة الروسية في حين شماله سيخضع لمراقبتنا»، وهذا القول يعني ضمنا وجوب انسحاب الفصائل المسلحة من مناطق سيطرتها جنوب الطريق لمسافة لا تقل عن كيلومترات ستة كان الاتفاق قد أقرها جنباً إلى جنب مسافة مماثلة عن شمال ذلك الطريق، ثم تتالت التقارير التي تشير إلى سحب أنقرة للآليات والمدفعية الثقيلة من عمق مدينة ادلب بعد ساعات فقط على تصريحات أوغلو سابقة الذكر، إلا أن اللافت هنا هو مسارعة العديد من الفصائل المسلحة وعلى رأسها «الجيش الوطني» الموالي لأنقرة بعد هذا التصريح إلى رفض الانسحاب من «المناطق المحررة» بموجب أي اتفاق، بل إن بعضها من ذوي الإيديولوجيات الجهادية الطاغية في تلك المناطق كان قد أعاد تجديد طلباته الموجهة إلى أنقرة بتقديم الدعم اللازم لاستعادة المناطق التي دخلت في عهدة الجيش السوري في غضون الأشهر الثلاث الماضية.

أشارت السياقات السابقة في غضون الأيام السبعة التي تلت الاتفاق وهي المهلة المحددة فيه للتوصل إلى تراجم ميدانية لتطبيقه إلى أن الاتفاق يقف على شفا حفرة من النار، وما زاد في الطين بلة هو تلك التقارير التي كانت تشير إلى استمرار أنقرة في إرسال المزيد من الأرتال العسكرية إلى المناطق الواقعة شمال خط «إم٤»، ولا يبدو واضحاً هنا إذا ما كانت أنقرة قد استطاعت إقناع موسكو بأن ذلك الفعل، أي إرسال الأرتال، إنما يهدف لتعزيز الجبهة الداخلية التركية في مواجهة أخطار محتملة من الخارج، أو أنها استطاعت إقناعها بأنه يرمي إلى تنفيس الاحتقان الحاصل في الداخل التركي والذي قد يدفع إذا ما ظلت حاله كذلك إلى انقلاب جديد على نحو ما حصل في تموز من العام ٢٠١٦، إذ لطالما كانت المناخات التي سبقت هذا الحدث الأخير شبيهة إلى حد بعيد بتلك التي يشهدها الداخل التركي في المرحلة الراهنة.

كانت مهلة الأيام السبعة التي انتهت بإعلان وزير الخارجية التركي خلوصي آكار يوم الخميس الماضي عن التوصل إلى اتفاق بشأن تفاصيل وقف إطلاق النار، مرحلة عصيبة لا تقل حساسيتها عن نظيرتها التي سبقت الإعلان عن «تفاهم موسكو» في الخامس من آذار الجاري، إلا أن إعلان آكار يعني في وجهه غير المرئي، مزيداً من الانصياع التركي للقبضة الروسية بعد نجاح هذي الأخيرة في الإطباق على خيارات أنقرة مستعينة بحالة الانكفاء الناتووي والأميركي على حد سواء عن أسوار هذي الأخيرة.

إذا ما انطلقت أعمال «اللجنة المصغرة» لإنجاز الدستور السوري في جنيف في ٢٢ من آذار الجاري وفق الموعد الذي حددته الأمم المتحدة، فإن ذلك يعني قبولاً سورياً، هو أقرب لأن يكون محطة للاستثمار سياسياً في التعديلات الحاصلة على خرائط السيطرة الميدانية، وهو، أي ذلك القبول، سيشكل حافزاً لانكسار حواجز إقليمية، ولربما دولية لاحقاً، برزت تباشيرها مؤخراً في انفتاح ليبي ثم أردني على دمشق، لكن أبرزها على الإطلاق سيكون، فيما لو حصل، في تأجيل انعقاد القمة العربية المقرر انعقادها أواخر هذا الشهر في الجزائر، حيث العقدة هنا تكمن في حضور دمشق أو في استمرار تغييبها.

روسيا وأميركا واصلتا التنافس لاجتذاب النظام التركي

موسكو تتوقع الاتفاق مع أنقرة على دفعة إضافية من «إس ٤٠٠»

وكالات

في الوقت تحاول فيه الولايات المتحدة الأميركية استمالته إلى جانبها عبر تصريحات لمسؤوليها عن بحثهم سبل تقديم الدعم الذي يمكن أن يقدم له بخصوص عدوانه على إدلب، توقعت روسيا أمس أن يتم الاتفاق مع النظام التركي على تزويده بدفعة إضافية من أنظمة الدفاع الجوي الروسية «إس ٤٠٠» في وقت قريب.

وأوضح مدير الخدمة الفيدرالية للتعاون العسكري الفني الروسية ديميتري شوغاييف أمس حسب موقع «الميادين– نت»، الإلكتروني، أن روسيا تتوقع في المستقبل المنظور الاتفاق مع تركيا على تزويدها بدفعة إضافية من منظومات «إس ٤٠٠» للدفاع الجوي قريباً.

وقال شوغاييف: «إن مسألة تزويد تركيا بدفعة إضافية من «إس ٤٠٠» ما زالت على جدول الأعمال»، وأضاف: «تجري مفاوضات اليوم (أمس) ونأمل أن نصل في المستقبل المنظور إلى رأي مشترك».

وحسب الموقع، أشارت وكالات روسية إلى أن موسكو تتوقع التوصل إلى اتفاق مع النظام التركي حول تزويده بدفعة جديدة من منظومات «إس ٤٠٠» للدفاع الجوي قريباً، مشيرة إلى أن هذا الأمر يتطلب مشاركة تركية معينة في عملية الإنتاج، حسب الموقع.

وأوضح شوغاييف أنهم يعملون حالياً على التنسيق بشأن محتويات المنظومات وموعد التوريد والشروط الأخرى، مشيراً إلى أن العملية التفاوضية مستمرة.

وأشار شوغاييف مع ذلك إلى أن تزويد النظام التركي بمنظومات جديدة يتطلب مشاركة معينة من قبله في عملية إنتاج المنظومات، لكنه امتنع عن كشف أي تفاصيل.

وفي السياق، قال شوغاييف: «إن روسيا زودت الصين بنظام دفاع جوي «إس ٤٠٠» بموجب عقد وبقي تسليم الصواريخ» وأضاف: «سنكمل الوفاء بالتزاماتنا من خلال توريد الصواريخ المخطط لها هذا العام في الوقت المحدد».

جاءت التصريحات الروسية السابقة عن إمكانية الاتفاق مع النظام التركي على تزويده بدفعة جديدة من منظومات «إس ٤٠٠» للدفاع الجوي قريباً، عقب تصريحات أدلى بها المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية جيمس جيفري لصحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة للنظام السعودي في السادس من الشهر الجاري، حول شراء النظام التركي أنظمة «إس ٤٠٠».

ودعا جيفري حينها الأوروبيين وحلف شمال الأطلسي «ناتو» إلى تقديم دعم أكبر للنظام التركي في عدوانه على سورية خاصة في إدلب التي يخوض الجيش العربي السوري فيها عملية عسكرية ضد الإرهابيين المدعومين من الاحتلال التركي، لكنه في الوقت ذاته، اعتبر أن اقتناء تركيا منظومة الدفاع الجوي الروسية «إس ٤٠٠» هو أمر «خطير جداً».

وسبق أن أبلغ في شهر شباط الماضي، مصدر في حلف «الناتو»، وهو دبلوماسي يعمل في بعثة إحدى الدول الأعضاء في مقر الحلف ببروكسل، وكالة «تاس» الروسية، أن «الحلف» لا ينوي تقديم الدعم العسكري للنظام التركي في حال قيامه بهجوم أو اجتياح لشمال سورية بسبب مقتل جنود أتراك في إدلب مطلع الشهر ذاته.

وقرر النظام التركي في عام ٢٠١٧ شراء منظومة «إس ٤٠٠» من روسيا، بعد تعثّر جهوده المُطوّلة لشراء أنظمة الدفاع الجوية الأميركية «باتريوت» وفق شروط مقبولة، وبالفعل حصلت صفقة بين موسكو وأنقرة بهذا الشأن موخراً وزودت روسيا تركيا بدفعة من هذه المنظومة.

وتمّ تطوير منظومة «إس ٤٠٠» لكشف الأهداف من بُعد ٦٠٠ كيلومتر وتدميرها، وهي تتميّز بدقّتها وقدرتها على تدمير الصواريخ الباليستية وطائرات الشَبَح.

وتتكوّن المنظومة من ثلاثة أجزاء، أولها ٨ وحدات مُضادَّة للطائرات مُجهّزة بـ١٢ منصّة إطلاق، والجزء الثاني يضمّ أنظمة القيادة والتوجيه والرادارات، والثالث يضمّ الدعم الفني والصيانة.

ويمكن إعداد المنظومة للإطلاق خلال خمس دقائق، وهي تحتاج إلى عشر ثوانٍ فقط لتُطلق صواريخها على الهدف بعد كشفه.

وتتميّز المنظومة أيضاً بقابليّة إسقاط طيران وصواريخ على المدَيين المتوسّط والبعيد، وهي تُصيب الأهداف على بُعد ١٥٠ كيلومتراً، وعلى ارتفاع يتراوح بين ١٠ أمتار و١٧ كيلومتراً، وتستخدم أربعة صواريخ مختلفة المدى.

ومنذ توتر العلاقات الروسية التركية بعد العملية العسكرية للجيش العربي السوري في ريفي إدلب وحلب المدعومة من قبل روسيا والتي تم خلالها تحرير مساحات واسعة من الإرهابيين المدعومين من قبل النظام التركي ومقتل العشرات من الجنود الأتراك هناك، دخلت واشنطن على الخط في محاولة لتوتير العلاقات أكثر بين النظام التركي وروسيا عبر تصريحات إعلامية لمسؤوليها عن دعمها للنظام التركي في إدلب، وذلك في محاولة لإبعاد أنقرة عن موسكو وتوتير العلاقات أكثر بين الجانبين.

مع دخول الأزمة عامها العاشر.. «الإدارة الذاتية» تحاول تبرئة نفسها من أجنداتها الخارجية

آليات ميليشيا «قسد» في مدينة الرقة (رويترز – أرشيف)

الوطن - وكالات

في وقت تشهد فيه المناطق التي تخضع لسيطرة ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، الكثير من التوترات مع دخول الأزمة السورية عامها العاشر، حاولت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية تبرئة نفسها من أجنداتها الخارجية وزعمت أنها مع الحل السياسي.

وأشار موقع «العربية نت» الإلكتروني المملوك للنظام السعودي الداعم لـ«قسد» إلى أن المناطق التي تخضع لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في شمال وشمال شرق سورية، تشهد الكثير من التوترات مع دخول الأزمة السورية عامها العاشر.

وذكر أنه وبينما تسعى تركيا للتمدد في تلك المناطق تحاول «الإدارة الذاتية» الوصول إلى حلّ سياسي مع الحكومة السورية.

ونقل الموقع عما يسمى الرئيس المشترك لحزب «الاتحاد الديمقراطي– با يا دا»، أنور مسلم، الّذي يعد واحداً من أبرز مؤسسي ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، قوله: «حزبنا يشارك في المباحثات مع دمشق ونرى أن مختلف القضايا في البلاد يجب أن تُحلّ بمشاركة السوريين».

وزعم أنه ليست هناك استجابة من قبل الدولة السورية، وأن «بعض الأطراف السورية لا تزال بعيدة عن الحلول»، وقال: إن «الحل السياسي في سورية لا يزال بعيداً نتيجة الصراعات الدولية والإقليمية في البلاد وكذلك نتيجة مماطلة بعض الأطراف بإدارة هذه الأزمة، لذلك الحلّ في سورية مرتبط بالوضع المتأزم في الشرق الأوسط ويبدو واضحاً أن الأوضاع في البلاد لن تستقر في مدّة قصيرة».

ونفى مسلم الاتهامات الموجهة لحزبه بارتباطه بحزب «العمال الكُردستاني»، قائلاً في هذا الصدد: إن «حزب الاتحاد الديمقراطي هو حزب سوري يعمل ضمن الجغرافيا السورية ولا يشكل جناحاً لأي حزب آخر»، مضيفاً: «إننا على علاقة مع مختلف الأحزاب الكُردستانية».

وأضاف: «لدينا علاقات أيضاً مع أطراف دولية مهتّمة بالشأن السوري وهي تعتمد على مبدأ أساسي وهو المحافظة على مصالح المكونات السورية، ولنا علاقات مع كلٍ من واشنطن وموسكو لتأثيرهما في الشأن السوري».

وفي بدايات الحرب الإرهابية التي تشن على سورية منذ تسع سنوات أقامت أحزاب كردية بدعم من الاحتلال الأميركي ما سمته «الإدارة الذاتية» في مناطق تسيطر عليها في شمال وشمال شرق سورية، وسعت بدعم من الاحتلال الأميركي إلى إقامة كيان منفصل عن مناطق سيطرة الحكومة السورية.

وجرت منتصف عام ٢٠١٨ محادثات في دمشق بين ممثلين عن الحكومة ووفد مما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية– مسد» الذي يعد الغطاء السياسي لـ«قسد» بشأن تطبيع الأوضاع في منطقة شرق الفرات وعودة سيطرة الدولة إلى تلك المنطقة التي تسيطر على جزء كبير منها «قسد» إلا أن «مسد» أفشل المحادثات بسبب رضوخه لإملاءات وتعليمات الاحتلال الأميركي.

إلى ذلك، أعاد الحزب «الديمقراطي الكردي في سورية– البارتي»، المنضوي في ما يسمى «المجلس الوطني الكردي» التابع لتركيا، فتح مكتبه في مدينة القامشلي، بعدما أُغلق مكتبه من قبل ما تسمى «الإدارة الذاتية» التي عادت مؤخراً وسمحت له بافتتاح مكاتبه، وأسقطت التهم عن قيادات «المجلس الوطني الكردي»، وسمحت لهم بمزاولة نشاطهم السياسي من دون الحاجة إلى موافقات أمنية مسبقة.

ويرى مراقبون أنه وبالنظر إلى تبعية «المجلس» للنظام التركي الذي يحتل العديد من المدن والبلدات والقرى في شمال سورية فإن السماح له بمزاولة نشاطه من قبل «الذاتية» يثير الكثير من التساؤلات.

في سياق متصل، نشرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، مقالاً بعنوان: «أعداء تركيا الإقليميون وصلوا إلى حدودها»، أشارت فيه وفق ما ذكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، إلى تحالف مصري خليجي مع أكراد سورية، على أمل امتلاك ورقة ضغط على دمشق وأنقرة في الوقت نفسه.

وجاء في المقال: تحاول السلطات المصرية إقامة اتصالات بين الحكومة السورية والتشكيلات الكردية، لافتة إلى أن السعودية والإمارات تدعمان هذه الخطوة الموجهة ضد عمليات تركيا في شمال سورية.

ونقلت الصحيفة عن رئيس مركز الدراسات الإسلامية في معهد التنمية المبتكرة، خبير المجلس الروسي للشؤون الخارجية، كيريل سيمينوف، قوله: إن هذا الخط يتناسب مع نهج «الترويكا» العربية (الإمارات والسعودية ومصر) تجاه سورية، وأضاف: «إنهم يرغبون بتحويل قوات سورية الديمقراطية إلى عنصر تأثير على دمشق والاستمرار في استخدام هذه القوات كأداة لمواجهة تركيا، لذلك، فهم يواصلون تعزيز الإمكانات العسكرية لـ«قسد» ولعب دور الوسيط، على أمل أن يحولوها إلى عنصر مستقل ومعتمد عليهم في عداد القوات المسلحة السورية، ما يمكن أن يتيح للترويكا مواجهة توسع النفوذ الإيراني في سورية».

سجناء التنظيم ينفّذون عصياناً في سجون «قسد» بالحسكة

الجيش يقضي على دواعش في البادية

سجناء تنظيم داعش في الحسكة (أ ف ب – أرشيف)

حمص - نبال إبراهيم
دمشق – الوطن – وكالات

واصل الجيش العربي السوري، أمس، ملاحقته فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية وكبدهم خسائر فادحة، على حين شهدت سجون ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في الحسكة حالة عصيان لسجناء مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، في وقت أصدرت السلطات البلجيكية حكماً بالسجن ٥ سنوات وغرامات مالية كبيرة وإسقاط الجنسية عن أجنبية لانضمامها إلى تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.

وقال مصدر ميداني في ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»: إن «وحدة من الجيش العربي السوري رصدت تحركاً لمسلحي تنظيم داعش الإرهابي على اتجاه محيط سد وادي أبيض في أقصى بادية حمص الشرقية، وعملت على استهدافهم بمختلف الوسائل النارية المتاحة والاشتباك معهم»، مؤكداً أن عناصر الوحدة تمكنوا من إيقاع عدد من مسلحي التنظيم قتلى ومصابين من دون أن يسجل أية إصابات في صفوف الجيش.

وأوضح المصدر، أن الطيران الحربي في سلاح الجو السوري، نفذ عدة طلعات جوية تمشيطية على امتداد البادية الشرقية، استهدف خلالها تحركات لمسلحي داعش على اتجاه محيط باديتي تدمر والسخنة وصولاً إلى المنطقة الواقعة بالقرب من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في أقصى ريف حمص الشرقي، مبيناً أن هذه الطلعات أسفرت عن إيقاع إصابات مباشرة في صفوف مسلحي التنظيم وتكبيدهم خسائر بالأرواح والعتاد.

على خط مواز، ذكر موقع قناة «العالم» الإلكتروني، أن مسلحي تنظيم داعش الإرهابي نظموا عصياناً داخل «سجن» الثانوية الصناعية في مدخل مدينة الحسكة الجنوبي الذي يقع تحت سيطرة ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد».

وفي تأكيد جديد على دعم وحماية «التحالف الدولي» المزعوم ضد داعش والذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، أوضح الموقع أن مسلحي التنظيم الإرهابي طالبوا بدخول وفد من «التحالف الدولي»، لافتاً إلى أن طلب سجناء التنظيم لم تتم تلبيته، فاستمر العصيان من الساعة الواحدة ليلاً حتى الساعة الخامسة صباحاً بعد قتل ٦ مسلحين منهم.

وأشار الموقع، إلى أن عصياناً مماثلاً وبذات التوقيت جرى داخل سجن لمسلحي التنظيم في بلدة الصور عند الحدود الإدارية الفاصلة بين محافظتي الحسكة ودير الزور الذي يضم نحو ٨٠٠ داعشي إلا أنه تم فضه، بعد أن حاولت قوات «التحالف» إرهاب السجناء الدواعش من خلال تنفيذ طلعات جوية على ارتفاع منخفض وفتح جدار الصوت.

ولفت الموقع، إلى حدوث عصيان آخر داخل سجن الحسكة المركزي الذي يضم نحو ٥٠٠٠ سجين من مسلحي داعش، مؤكداً أن الفوضى داخل السجن مستمرة جراء المطالبة بعلاج مسلحي التنظيم المصابين بداء السل، والذين يبلغ عددهم ٣٠٠ مسلح وتم عزلهم بعد دخول «منظمة أجنبية» تعمل في المجال الطبي لعلاجهم بإشراف القوات الأميركية.

على خط مواز، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن ميليشيات «حزب الاتحاد الديمقراطي– با يا دا»، التي تدير «مخيم روج» بريف مدينة المالكية بمحافظة الحسكة، وتحتجز فيه عدداً من مسلحي داعش، استدعت نساء مسلحي التنظيم العراقيات، إلى قسم الاستقبال وقامت بإعادة كتابة بياناتهن الشخصية في ملفات جديدة بالإضافة إلى الأطفال الأيتام أيضاً، موضحة أن «با يا دا» يعتزم نقل النساء إلى «مخيم الهول» شرق الحسكة، ثم تسليمهن إلى الجانب العراقي خلال شهر واحد.

في سياق متصل، قال مكتب الادعاء الفيدرالي البلجيكي، حسب مواقع إلكترونية معارضة: إن «سيدة من أصول أجنبية جرت محاكمتها غيابياً أمام محكمة بروكسل، التي حكمت عليها بالسجن مدة ٥ سنوات وغرامة مالية ٨ آلاف يورو وإسقاط الجنسية البلجيكية عنها لمشاركتها في أنشطة منظمة إرهابية.

وأشارت المواقع إلى أن هذه السيدة التي تدعى (سهام) اعتادت عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإشارة إلى أنها لا ترغب بالعودة مرة أخرى إلى بلجيكا، وأنها تقيم حالياً في سورية.

وذكرت أن السيدة سافرت إلى سورية في عام ٢٠١٤ لتلحق بزوجها الذي يدعى (سفيان) والذي كان سافر في أيلول ٢٠١٣، وانضما معاً إلى تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، حيث قتل زوجها في آذار ٢٠١٨، ولكن سهام قررت البقاء في سورية.

ولفتت المواقع إلى أن سهام تأثرت بسرعة بالفكر المتشدد عبر الإنترنت قبل السفر، وكانت تتابع نشاط منظمة طالبية تدّعي أنها تعمل من أجل العودة إلى ما تسمى «جذور الإسلام»، «سي آر إم».